

التريسانة النووية الأمريكية



هل يمكن للترسانة النووية الأمريكية أن تردع كلاً من الصين وروسيا ؟

لماذا لا تحتاج أمريكا إلى المزيد من
الصواريخ؟

فورن افيرز

تشارلز إل. جلاسر وجيمس إم أكتون وستيف فيتر

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

10 اكتوبر 2023

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط
ذكر المصدر كاملاً، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات
المنشورة وجهة نظر المركز، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

خلال خطاب ألقاه في شهر يونيو/حزيران الماضي، لفت مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان الانتباه إلى التعزيزات النووية في الصين، وتطوير روسيا لقدرات نووية جديدة، والرد المخطط له من جانب الولايات المتحدة. وتشير تصريحاته إلى تقييم إدارة بايدن بأن المخاطر النووية تتزايد، خاصة في أعقاب تعليق روسيا لمعاهدة ستارت الجديدة، وهي آخر معاهدة أمريكية روسية تحكم الأسلحة النووية للدولتين، في فبراير. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر بروزاً في خطابه هو ما وعد الرئيس جو بايدن بأنه لن يفعله: إطلاق تعزيز نووي أمريكي تعويضي. وحول هذه النقطة، كان سوليفان مؤكداً: "أريد أن أكون واضحاً هنا - الولايات المتحدة لا تحتاج إلى زيادة قواتها النووية لتتجاوز العدد الإجمالي لمنافسيها من أجل ردعهم بنجاح".

وكان بيان سوليفان بمثابة رد مباشر على الدعوات المختلفة لمثل هذا الحشد. وإن الدافع وراء التوسع النووي هو مشكلة جديدة تتعلق بالأمن القومي: فاللمرة الأولى تواجه الولايات المتحدة نظيرتين نوويتين، الصين وروسيا. وتعمل الصين على توسيع ترسانتها النووية بسرعة وتحسين قواتها، بما في ذلك عن طريق إضافة رؤوس حربية متعددة إلى صواريخها الباليستية العابرة للقارات ونشر صاروخ جديد أطول مدى على الغواصات. والنتيجة هي قوة نووية تُعد بتزويد الصين بقدرة انتقامية نووية هائلة، تُعرف باسم "قدرة التدمير المؤكدة" في لغة الاستراتيجية النووية. وتحتفظ روسيا أيضاً بقوة نووية ضخمة ومتنوعة تعمل على تحديثها حالياً، بما في ذلك من خلال تطوير أنظمة توصيل جديدة، مثل الطائرات بدون طيار تحت الماء التي تعمل بالطاقة النووية والمسلحة نووياً.

وما يزيد الأمور تعقيداً هو أن الولايات المتحدة، على مدى أكثر من 60 عاماً، كانت تنظر إلى ردع الصين وروسيا باعتبارهما مشكلتين مستقلتين إلى حد كبير. ولكن اليوم، أدى التقارب المتزايد بينهما، فضلاً عن خطر العدوان الانتهازي من جانب أحدهما في حرب بين الولايات المتحدة والأخرى، إلى زيادة التحدي المتمثل في ردع كليهما في وقت واحد.

لقد جادل المحللون الذين يفكرون في الآثار المترتبة على مشكلة النظيرين النوويين بأن الولايات المتحدة ستواجه مخاطر جديدة ومثيرة للقلق ويجب عليها اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف منها. وكتب أندرو كريبينيفيتش في مجلة فورين أفييرز أن "الصين تبشر بتحول نموذجي نحو شيء أقل استقراراً بكثير: نظام نووي ثلاثي الأقطاب".



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وقد وصف آخرون العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وروسيا بأنها مشكلة ثلاثية الأجسام، مستمدين تشبيهاً من الفيزياء حيث التفاعلات بين جسمين مألوفة ومنتظمة ولكن تفاعلات الأجسام الثلاثة فوضوية ولا يمكن التنبؤ بها. وفي وقت سابق من هذا العام، أصدر مختبر لورانس ليفرمور الوطني تقريراً كتبه خبراء نويون رفيعو المستوى، يتمتع العديد منهم بخبرة واسعة في الحكومة الأمريكية، وخلصوا إلى أن الردع الكافي عند مواجهة نظيرين نوويين يتطلب من الولايات المتحدة نشر قوة نووية أكبر بكثير. وقد زعم فرانكلين ميللر، أحد مسؤولي الأمن القومي الأميركي المتقاعد الذي خدم لفترة طويلة، أن هذه القوة ينبغي أن تضم ما بين 3000 إلى 3500 رأس حربي منتشر، مقارنة بنحو 1550 رأساً حروبياً اليوم.

لكن المخاطر التي يفرضها وجود نظيرين نوويين مبالغ فيها إلى حد كبير. ورغم أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتحديث قواتها النووية تشكل استثماراً معقولاً، فإن زيادة الحجم الإجمالي لترسانتها النووية أو تطوير قدرات نووية جديدة لن يكون استثماراً معقولاً. لن تؤدي مثل هذه التحركات إلى تعزيز قدرة البلاد على ردع كل من روسيا والصين في ظل السيناريوهات الأكثر تطلباً. وحتى لو شنت روسيا والصين ضربات نووية متزامنة واسعة النطاق على القوات النووية الأمريكية، فستكون الولايات المتحدة قادرة على استخدام أسلحتها النووية المتبقية لإلحاق أضرار جسيمة بكلتا البلدين؛ وسوف يعاني كل طرف من الضرر بشكل أساسي كما لو كان الخصم الوحيد للولايات المتحدة. وإن امتلاك الصين لقوة نووية كبيرة وعالية القدرة يمكن أن يخلق مخاطر جيوسياسية جديدة، ولكن لن يتم تحسين أي من هذه المخاطر من خلال توسيع القوة النووية الأمريكية.

وبدلاً من تعزيز أمن الولايات المتحدة، فإن توسيع القوات النووية الأمريكية رداً على التحدي المتمثل في نظيرين نوويين من شأنه أن يؤدي على الأرجح إلى تقليل ذلك الأمن. حيث تتضمن الإستراتيجية النووية الأمريكية حالياً خيار الضرب الوقائي للقوات النووية للخصم قبل أن يتم إطلاقها وإلحاق الضرر بالولايات المتحدة. ويولد هذا النهج متطلبات قوة أكبر بكثير عند مواجهة نظيرين نوويين بدلاً من واحد فقط. وفي الواقع، يكاد يكون من المؤكد أن يؤدي ذلك إلى سباق تسلح ثلاثي من شأنه أن يحول الموارد بعيداً عن الاحتياجات الدفاعية الأخرى ويؤدي إلى تفاقم التوترات مع الصين وروسيا، مما يزيد من خطر حدوث أزمة أو صراع قد يتحول إلى سلاح نووي. وفي هذا السيناريو، قد تتجاوز بكين أو موسكو العتبة النووية خوفاً من أن الولايات المتحدة كانت تخطط لمهاجمة قواتها.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وإن الخلاف حول الاستراتيجية النووية يكمن في جذور الخلاف حول المخاطر التي يشكلها نظيران نوويان. وخلافاً للاستراتيجية التي تركز على استهداف القوات النووية للخصم، فإن الاستراتيجية التي تفهم الردع من حيث القدرة على إلحاق الضرر بمجتمع الخصم تؤدي إلى استنتاج مفاده أن نظيرين نوويين لا يشكلان تحدياً أعظم من واحد. وما دامت الولايات المتحدة تحتفظ بقوة نووية قادرة على البقاء وكبيرة بالقدر الكافي لإلحاق أضرار كارثية بكل من الصين وروسيا، فلن تحتاج إلى زيادة تلك القوة. وكان سوليفان محقاً في تخليه عن الحشد النووي الأمريكي، والذي من شأنه أن يثبت أنه محاولة عقيمة في نهاية المطاف للحفاظ على القوة المضادة وقدرات الحد من الضرر ضد نظيرين نوويين. ولكن إذا أرادت إدارة بايدن تحقيق هدفها المعلن المتمثل في منع سباق تسلح جديد، فسوف تحتاج إلى إعادة التفكير في الاستراتيجية النووية الأمريكية وتنفيذ تغييرات جوهرية - أو زيادة احتمالات حدوث سباق تسلح وحتى كارثة حرب نووية.

مناقشة الاستراتيجية النووية

إن الجدل الدائر حول ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تخطط لاستهداف القوات النووية لخصمها والبنية التحتية للقيادة والسيطرة الخاصة بها - وهو النهج المعروف باسم استهداف القوة المضادة - قديم قدم العصر النووي نفسه تقريباً. وقد دعت مئات الكتب والمقالات إلى هذه الاستراتيجية أو انتقدتها. على الرغم من أن المسؤولين كثيراً ما يصورون الاستراتيجية النووية الأمريكية على أنها مصممة لردع الخصم من خلال التهديد بتدميره - وهو نهج يعرف باسم استهداف القيمة المضادة - إلا أن الولايات المتحدة تهدف منذ فترة طويلة إلى الحد من الضرر الذي قد تتكبده في حرب نووية من خلال تكريس معظم مواردها النووية. فالرؤوس الحربية النووية المتاحة لمثل هذه القوة المضادة. وخلال معظم فترة ما بعد الحرب الباردة، لم تعترف الولايات المتحدة علناً بهذا العنصر من استراتيجيتها النووية. ومع ذلك، في عام 2013، أعلنت وزارة الدفاع رسمياً أن الولايات المتحدة "ستحتفظ بقدرات كبيرة في القوة المضادة ضد الخصوم المحتملين". وفي الآونة الأخيرة، أعلنت سلسلة من تقارير وزارة الدفاع صراحة أن الولايات المتحدة تهدف إلى "إنهاء أي صراع بأقل مستوى ممكن من الضرر". وإن فهم التحدي الذي يفرضه وجود نظيرين نوويين يتطلب إعادة النظر في هذه المناقشة الكلاسيكية حول الحكمة من الحد من الضرر، وبالتالي استهداف القوة المضادة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ومن نواحٍ عديدة، فإن منطق استراتيجية القوة المضادة يوازي منطق الاستراتيجية العسكرية التقليدية. حيث تستهدف الدولة القوات النووية لخصمها في محاولة لكسب الحرب وحماية نفسها. ويرى المدافعون عن نهج القوة المضادة أيضًا أنه بالإضافة إلى حماية الدولة في حرب شاملة، فإنه من شأنه أن يعزز ردع الدولة في وقت السلم، وأثناء الحرب التقليدية، وأثناء التبادل النووي المحدود، لأن الخصم سيعتقد أن الدولة واثقة من قدراتها. وان قدرتها على حماية نفسها ستكون أكثر استعدادًا للمخاطرة بالتصعيد.

المشكلة الأساسية في استراتيجية القوة المضادة هي الجدوى: فالهجمات الاستباقية الأمريكية على القوات النووية للعدو لن تكون على الأرجح فعالة بما يكفي للحد بشكل ملموس من الضرر الذي يمكن أن يلحقه نظير نووي. وإن الخصم الذي يمكنه تفجير ما بين 50 إلى 100 رأس حربي على المدن والبنية التحتية الأمريكية يمكن أن يحدث ما يكفي من الضرر لتدمير الولايات المتحدة كمجتمع فعال. وإن التحديث النووي للصين، بما في ذلك الزيادات في حجم قواتها وقدرتها على البقاء والتقدم في تطور نظام القيادة والسيطرة النووي، سيضمن حصول بكين على هذه القدرة حتى بعد هجوم أمريكي مضاد واسع النطاق. ولطالما امتلكت روسيا مثل هذه القدرة.

ففي السنوات الأخيرة، شكك العديد من المحللين في هذا الاستنتاج المتشائم حول جدوى استراتيجية القوة المضادة، بحجة أن التطورات التكنولوجية تجعل الترسانات النووية في جميع أنحاء العالم أكثر عرضة للخطر، ويرون أن استجابة الصين لن تكون فعالة بما يكفي لتعويض قدرات الحد من الضرر الأمريكية. وهذا النقد ليس مقنعًا. وصحيح أن بعض التطورات التكنولوجية تعمل على تحسين قدرة الدول ذات القدرة العالية على إيجاد واستهداف القوى النووية المتعارضة. فعلى سبيل المثال، تعمل الأقمار الصناعية الصغيرة وخوارزميات التعلم الآلي على خلق إمكانية استخدام شبكة كبيرة من الرادارات الفضائية لاكتشاف وتتبع الصواريخ المتنقلة. ومع ذلك، من المرجح أن يستجيب الخصوم لمثل هذه التطورات. في هذه المنافسة بين الفعل ورد الفعل، يكاد يكون من المؤكد أن هؤلاء الخصوم سيهزمون تقنيات تمكين القوة المضادة من خلال نشر شركاء خداعية صاروخية، وصواريخ خفية يمكنها تجنب كشف الرادار، ومعدات فضائية مضادة مثل أجهزة تشويش الأقمار الصناعية والأسلحة المضادة للأقمار الصناعية. ولمثل هذه الابتكارات تاريخ طويل؛ فعندما أصبح الاتحاد السوفييتي يشعر بالقلق في الثمانينيات من القرن الماضي



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

بشأن احتمال تمكن الولايات المتحدة من تتبع صواريخه المحمولة، على سبيل المثال، قام بتطوير قاذفة صواريخ لا يمكن تمييزها فعلياً عن الشاحنة التجارية المنتشرة في كل مكان. وفضلاً عن ذلك فإن الدولة التي تتمتع بالموارد الجيدة والمهتمة بقدرتها ترسانتها النووية على البقاء تجد دائماً خياراً بسيطاً تحت تصرفها: بناء المزيد من الأسلحة النووية. ونظراً لالتزام الصين بامتلاك قدرة تدميرية مؤكدة، ينبغي على الولايات المتحدة أن تتوقع من الصين الرد بفعالية. و قد تكون روسيا أفقر من الصين، ولكن على وجه التحديد لأن قواتها النووية من المرجح أن تلعب دوراً أكبر في التعويض عن ضعفها التقليدي في المستقبل، فإن موسكو أيضاً قادرة على ضمان بقائها.

ونظراً لعدم جدوى نهج القوة المضادة، فإن البديل المنطقي هو استراتيجية الردع المصممة لإقناع الخصوم بعدم مهاجمة الولايات المتحدة أو حلفائها من خلال التهديد بإلحاق الضرر أو التدمير الكامل لمجتمع الخصم والبنية التحتية. وبموجب هذه السياسة، لن تخطط واشنطن لمهاجمة القوات النووية للعدو لأن القيام بذلك لن يحمي الولايات المتحدة بشكل مجدي. وبدلاً من ذلك، ستستهدف واشنطن البنية التحتية الاقتصادية والصناعية لخصمها، بما في ذلك أنظمة الطاقة والاتصالات والموانئ ونقاط النقل. ولا ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تتكون من تهديد فردي بشن هجوم شامل. ويمكن للولايات المتحدة أن تهدد بمجموعة من الخيارات النووية، تتراوح من التفجيرات التجريبية إلى الهجمات الصغيرة ضد أهداف البنية التحتية المعزولة التي قد تؤدي إلى خسائر محدودة في صفوف المدنيين إلى الهجمات الكبيرة التي قد تؤدي إلى تدمير مجتمعي.

ووفقاً لهذا المنطق البديل، فإن الحجم النسبي للقوات النووية لدى البلدان ليس له أي أهمية؛ كل ما يهم للردع هو الحجم المطلق لقدراتهم الانتقامية وقدرتهم على إلحاق الضرر. فالتكافؤ - ما بين القوى المتساوية الحجم - ليس ضرورياً. وبمجرد حصول كل من الخصوم على قدرة تدمير مؤكدة، فإن توسيع قواتهم النووية أو اكتساب قدرات جديدة لن يؤدي إلى ردع أكثر فعالية. وقد يلعب التكافؤ دوراً سياسياً من خلال جعل اتفاقيات الحد من الأسلحة تبدو عادلة أو الإشارة ضمناً إلى كفاية قوات الدولة، ولكن لا يوجد منطق استراتيجي أو رادع لذلك. ويقدم أنصار استراتيجيات القوة المضادة مجموعة من الردود على هذه الحجة. واليوم، يتلخص النقد الأكثر شيوعاً في أن استهداف البنية التحتية، على النقيض من استهداف القوات المضادة، أمر غير أخلاقي وينتهك قانون النزاعات المسلحة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

الذي يهدف إلى تقليل المعاناة الإنسانية والخسائر في أرواح المدنيين. فشلت هذه الحجة لسببين.

أولاً، من الناحية العملية، ستؤدي ضربات القوة المضادة أيضاً إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين، ليس فقط لأن تداعيات الهجمات النووية ضد صوامع الصواريخ ومخابئ القيادة ستنتشر على نطاق واسع، ولكن أيضاً لأن بعض قواعد القوات النووية تقع بالقرب من مراكز سكانية كبيرة. وفي الواقع، توجد بعض مرافق القيادة والسيطرة في المدن الكبرى؛ على سبيل المثال، يقع مركز مراقبة الدفاع الوطني الروسي في وسط موسكو، على مسافة ليست بعيدة عن الكرملين. وفي الواقع، عند الدفاع عن استهداف القوة المضادة، جادل أربعة مسؤولين سابقين في الحكومة الأمريكية مؤخراً بأن الولايات المتحدة يجب أن تكون قادرة على حرمان قادة الخصم من "قوتهم العسكرية، وسيطرتهم السياسية، وربما حياتهم الخاصة" - وهو هدف لا يمكن تحقيقه. فقد تم تحقيقها دون إطلاق أسلحة نووية ضد أهداف عديدة تقع داخل المدن وما حولها. وعلاوة على ذلك، في عام 2009، كان من المعروف أن الأهداف النووية الأمريكية تشمل ما يسمى بالبنية التحتية الداعمة للحرب الخاصة بالعدو، والتي من المفترض أن تشمل منشآت صناعية مثل محطات الطاقة والموانئ. وربما تستمر الولايات المتحدة في استهداف مثل هذه البنية التحتية؛ وتسمح العقيدة الأميركية الحالية بشن هجمات على أهداف "تدعم الحرب" أو "تديم الحرب" بشكل غير مباشر، ويجادل المؤيدون المؤثرون للتوسع النووي الأميركي بالحاجة إلى تهديد "الإمكانات الصناعية للخصم لاستدامة الحرب".

وباختصار، لن يكون الضرر المجتمعي الذي قد تلحقه الضربة المضادة الشاملة أقل تدميراً من ذلك الذي تحدثه الهجمات التي تستهدف البنية التحتية. وبالتالي فإن تسميات "القوة المضادة" و"القيمة المضادة" - وهي المصطلحات التي تم من خلالها إجراء مناقشة الاستراتيجية النووية - قد تعني ضمناً اختلافاً أكبر بكثير في نتائج الحرب النووية مما قد يحدث بالفعل.

وثانياً، إن السماح للقانون الإنساني الدولي بتوجيه الاستراتيجية النووية الأمريكية يمكن في الواقع أن يجعل الحرب النووية أكثر احتمالاً. إن هجمات القوة المضادة التي تهدف إلى إنقاذ حياة المدنيين في الدولة هي واحدة من الأنواع القليلة من العمليات النووية التي من المحتمل أن تتفق مع القانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، في ظل هذه الاستراتيجية، من المرجح أن يعتقد الخصم أن الولايات المتحدة ستشن ضربات استباقية. وتحسباً، قد يستخدم الخصم الأسلحة النووية أولاً - ربما،



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

في حالة روسيا، كجزء من ضربة واسعة النطاق تهدف إلى إضعاف القوات النووية الأمريكية ولكن على الأرجح بطريقة محدودة لمحاولة إجبار الولايات المتحدة على التراجع. ولكن بمجرد اندلاع حرب نووية، لا يمكن ضمان بقاءها محدودة. وبالتالي فإن السياسة الأكثر أخلاقية وأخلاقية ليست استراتيجية القوة المضادة، بل هي تلك التي تقلل من احتمال نشوب حرب نووية، فضلاً عن احتمال ومدى التصعيد في حالة حدوث حرب.

وهناك حجة أخرى لصالح استهداف القوة المضادة وهي أنه يمكن أن ينقذ حياة الأمريكيين. فعلى الرغم من أن الخصم لديه قدرة تدميرية مؤكدة، إلا أنه مع القوة المتضررة لا يمكنه تدمير كل شيء؛ وبالتالي فإن هجمات القوة المضادة الأمريكية يمكن أن تقلل من الخسائر البشرية على الرغم من الأضرار الكارثية الحقيقية التي ستعاني منها الولايات المتحدة بالتأكيد. ولكن حتى لو نجحت هجمات القوة المضادة في إنقاذ بعض الناس، فمن المرجح أن يحسد هؤلاء الناجين، الذين سيعيشون في خراب تشع منه رائحة الموتى. وعلاوة على ذلك، ولأن استهداف القوة المضادة من شأنه أن يزيد من احتمالات نشوب حرب نووية، فإن تأثيره الصافي سيكون سلبياً – فقدان الأرواح، وليس إنقاذها.

وهناك حجة أخرى مؤثرة وهي أنه بدون استهداف القوة المضادة، سيكون لدى الولايات المتحدة نطاق أضيق من الخيارات النووية تحت تصرفها. وتهدف مجموعة واسعة من الخيارات إلى تعزيز مصداقية التهديدات النووية الأمريكية والحفاظ على حوافز الخصم لضبط النفس، حيث يمكن للولايات المتحدة دائماً رفع مستوى التهديد النووي. وفي الواقع، يجب أن يكون لدى الولايات المتحدة خيار شن ضربات محدودة، لكن لا ينبغي أن تشمل ضربات مضادة. وإن هجوماً صغيراً ضد هدف صناعي معزول من شأنه، مثل هجوم صغير بقوة مضادة، أن يلحق أضراراً قليلة نسبياً، لكنه سيرسل إشارة أكثر وضوحاً من خلال التأكيد على أن استخدام الأسلحة النووية يدور حول المساومة من خلال إلحاق التكاليف، وليس تدمير القوى المعادية من أجل السيطرة عليها و الحد من الضرر وبالتالي الفوز في الحرب. وعلى هذا النحو، من شأنه أن يقلل من الضغوط التي يشعر بها الخصم للتصعيد خوفاً من أن يكون على وشك نزع سلاحه. ويمكن أن يكون لدى الولايات المتحدة مجموعة كاملة من الخيارات النووية القسرية دون استهداف القوات النووية للخصم أو أنظمة القيادة والسيطرة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

كيفية تجنب سباق التسلح الثلاثي

إن التحدي الذي يفرضه وجود دولتين نوويتين نظيرتين هو تحدي سياسي جزئياً. فإذا أصبحت العلاقات بين الصين وروسيا جيدة كما يخشى بعض المراقبين الأمريكيين، فمن المحتمل أن تضطر واشنطن إلى محاربة البلدين في وقت واحد. وهناك احتمالات أخرى مثيرة للقلق بنفس القدر، بما في ذلك حرب نووية يشارك فيها أحد هؤلاء الخصوم، تليها حرب نووية مع الآخر.

وما إذا كان التخطيط لهذه الاحتمالات سيولد متطلبات نووية جديدة للولايات المتحدة يعتمد على اختيارها للاستراتيجية النووية. وسيطلب نهج القوة المضادة زيادات كبيرة في القوات الأمريكية. وإن القوة النووية الأمريكية الحالية، والتي تم تصميمها لتغطية أهداف نووية استراتيجية في روسيا، لن تكون قادرة في هجوم واحد على تغطية عدد مماثل من الأهداف النووية الاستراتيجية في الصين. وسوف تكون هناك حاجة إلى قوة نووية أمريكية أكبر بكثير لاستهداف الصوامع والصواريخ المحمولة والقواعد الجوية الاستراتيجية وموانئ الغواصات وأنظمة القيادة والسيطرة والمنشآت التي يمكن أن تؤوي كبار قادتهم في كل من روسيا والصين. وقد أدى ظهور الصواريخ المحمولة إلى تفاقم هذه المشكلة. وعلى عكس استهداف صومعة صاروخية، فإن استهداف صاروخ متنقل واحد قد يتطلب العديد من الرؤوس الحربية الأمريكية: حتى لو تمكنت الولايات المتحدة من تحديد موقع الصاروخ (وهو ما قد لا يكون ممكناً)، فإنها ستظل بحاجة إلى قصف المنطقة المحيطة لأن الصاروخ قد يكون تم نقله بعد اكتشافه. وإن الدعوات لزيادة الترسانة النووية الأمريكية - من خلال نشر الرؤوس الحربية الاحتياطية المخزنة حالياً على أنظمة التسليم النشطة - تستند إلى هذا النوع من التفكير.

ومع ذلك، من المرجح أن تكون زيادة حجم القوة الأمريكية بمثابة هزيمة ذاتية، حيث يمكن لكل من الصين وروسيا - ومن المحتمل أن تفعل ذلك - الرد من خلال توسيع قواتهما النووية، وبالتالي منع الولايات المتحدة من تلبية متطلبات الاستهداف. وقد تكون النتيجة منافسة تسلح لا تصل إلى التوازن. وإذا تمكنت الولايات المتحدة من استهداف القوات النووية الصينية والروسية بشكل كامل، فسوف تشعر كل من بكين وموسكو بالقلق من أن ترسانتها غير كافية. وستواجه كل منهما تهديداً نووياً أمريكياً أكبر مما لو كانت النظرية النووي الوحيد للولايات المتحدة. وقد ترد الصين وروسيا من خلال بناء قواتهما، وهو ما من شأنه،



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

نظراً لمنطق استهداف القوة المضادة، أن يخلق ضغوطاً على الولايات المتحدة لحملها على القيام بنفس الشيء. وقد تكون النتيجة توسعاً مضطرباً في القوى النووية لدى الدول الثلاث وما يترتب على ذلك من ضرر بالعلاقات السياسية التي تولدها سباقات التسلح عادة.

ولن يكون هناك طريق واضح للخروج من سباق التسلح الثلاثي. وبحلول منتصف الحرب الباردة، أصبح الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة راضيين عن التسوية بالتكافؤ، الأمر الذي ساهم في قدرتهما على إنهاء سباق التسلح في الاتجاهين، بل وحتى البدء في عملية تعزيز التسلح عن طريق التفاوض جزئياً. ولكن في ظل مشاركة ثلاث دول، لن تكون هناك صيغة مقبولة بشكل متبادل للحد من الأسلحة. وقد تكون الولايات المتحدة على استعداد لقبول التكافؤ مع الترسنتين النوويتين الصينية والروسية مجتمعتين؛ لكن من المرجح أن تطالب الصين وروسيا بأن يكون لدى كل منهما ترسانة مساوية في الحجم لترسانة الولايات المتحدة. ومن الممكن أن تؤدي عقائد القوة المضادة إلى تأجيج سباقات التسلح بين قوتين نوويتين؛ وإذا شاركت ثلاث قوى نووية، فمن المرجح أن يكون أي سباق للتسلح أكثر كثافة ويستمر لفترة أطول.

وفي تناقض حاد، فإن القوة النووية التي تستهدف البنية التحتية لن تجد حاجة كبيرة لتوسيع قوتها، حتى لو واجهت العديد من الخصوم المسلحين نووياً وحتى لو قاموا بتوسيع ترساناتهم. وستكون الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على قدرتها الانتقامية المؤكدة ضد الصين وروسيا، فضلاً عن مرونة الاستهداف (بما في ذلك القدرة على شن ضربات نووية محدودة) دون توسيع قوتها النووية، أو نشر قدرات جديدة، أو تغيير ممارساتها العملية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن القوة النووية الأمريكية تحتوي بالفعل على كمية هائلة من الإمكانيات التدميرية التي يمكن النجاة منها. وتحمل كل غواصة من غواصات الولايات المتحدة الأربع عشرة من طراز أوهايو 20 صاروخاً باليستياً، ويحمل كل صاروخ ما يصل إلى ثمانية رؤوس حربية، تبلغ قوة كل منها تقريباً 90 كيلوطناً أو 455 كيلوطناً. وتتمتع الغواصة النموذجية التي تحمل ما متوسطه 90 رأساً حربيّاً بالقدرة على إلحاق مستوى الضرر المطلوب للتدمير المؤكد. وتمتلك الولايات المتحدة عادة ما بين ثماني إلى عشر غواصات تحمل صواريخ باليستية في البحر، ناهيك عن 400 صاروخ باليستي عابر للقارات وما يصل إلى 66 قاذفة قنابل متاحة للمهام النووية.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ونظراً لهذه القدرات، وبموجب عقيدة استهداف البنية التحتية، فإن الولايات المتحدة ستكون قادرة بالفعل على تلبية متطلبات ردع روسيا والصين في وقت واحد. ولن تكون هناك حاجة إلى توسيع قوتها النووية ولا إلى سباق التسلح الذي يمكن أن تغذيه.

وإن حقيقة أن نظيرين نوويين لا يخلقان متطلبات قوة جديدة لا تشكل وحدها حجة لاختيار استهداف البنية التحتية. وينبغي على الولايات المتحدة أن تفعل ذلك لأن منطق الردع مقنع ولأن المخاطر التي تولدها عقيدة القوة المضادة - بما في ذلك الحوافز للتصعيد إلى حرب نووية في وقت مبكر من الأزمة والتوترات السياسية لسباق التسلح - أكبر.

خارج مع القديم

وإن المنطق الذي يقوم عليه مبدأ استهداف البنية التحتية أقوى بكثير من المنطق الذي يقوم عليه نهج القوة المضادة. وبالتالي، فإن ظهور نظيرين نوويين لا ينبغي أن يتطلب من الولايات المتحدة نشر قوات أكبر أو أكثر تطوراً، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقليل الضغوط التي قد تؤدي إلى سباق تسلح نووي مكثف. هذه هي الأخبار الجيدة. والخبر السيئ هو أن الولايات المتحدة ملتزمة بعقيدة القوة المضادة ولا تظهر أي ميل لتغييرها، على الرغم من هدف إدارة بايدن المتمثل في منع سباق تسلح جديد. ونتيجة لذلك فمن المرجح أن تبالغ الولايات المتحدة إلى حد كبير في تقدير الخطر الذي يشكله نظيران نوويان وأن تبالغ في رد فعلها من خلال ملاحقة سياسات تزيد من هذه المخاطر.

ومن المؤكد أن العالم الذي تواجه فيه الولايات المتحدة نظيرين نوويين قد يجلب مخاطر جديدة. وإن احتمال حدوث أزمات متزامنة مع كل من بكين وموسكو يمكن أن يخلق فرصاً جديدة لسوء الفهم والتصعيد غير المرغوب فيه. فعلى سبيل المثال، قد تعتقد الصين أنها كانت هدفاً لإجراءات، مثل التوزيع الجغرافي للقاذفات المسلحة نووياً لزيادة قدرتها على البقاء، والتي اتخذتها الولايات المتحدة للإشارة إلى عزمها على روسيا. ويمكن لأزمة واحدة أن تشعل أزمة أخرى: إذا وضعت الولايات المتحدة قواتها النووية في حالة تأهب قصوى للاستعداد لصراع متزايد مع الصين، فقد تعتقد روسيا أن الولايات المتحدة تستعد لمهاجمتها والرد بطرق تتطلب المزيد من الإجراءات الأمريكية.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ورغم أن هذه الاحتمالات قد تكون غير محتملة، فإنها تؤكد مع ذلك أن ظهور نظيرين نوويين من شأنه أن يخلق تعقيدات ومخاطر جديدة. والنقطة المهمة هنا هي أن النهج الرئيسي للحد من هذه المخاطر سيكون الدبلوماسية، بما في ذلك التواصل في أوقات السلام والأزمات. وإن توسيع الترسانة النووية الأمريكية لن يؤدي إلى تخفيف التهديدات النووية التي تشكلها روسيا والصين - بل وربما يؤدي إلى تفاقمها.

وقبل الرد على التحدي المتمثل في نظيرين نوويين، يجب على الولايات المتحدة إعادة النظر في مسألة أي استراتيجية نووية يمكنها تحقيق أهدافها على أفضل وجه المتمثلة في منع العدوان غير النووي ضدها وحلفائها، وتجنب الحرب النووية، وتجنب التصعيد الكارثي في حالة حدوث حرب نووية. وإن القلق واسع النطاق الناتج عن وصول نظيرين نوويين يوفر نافذة لإعادة التقييم هذه. إذا كانت المناقشات الماضية تشكل أي دليل، فإن احتمالات حدوث تغيير كبير ضعيفة. ولكن الآن، وربما أكثر من أي وقت مضى، تحتاج الولايات المتحدة إلى تغيير عقيدتها النووية من خلال التخلي عن استهداف القوة المضادة لصالح استهداف البنية التحتية. وإن القيام بهذا من شأنه أن يمكن الولايات المتحدة من تجنب المبالغة في رد الفعل تجاه وصول الصين كنظير نووي ثانٍ، مما قد يولد سباق تسلح غير ضروري وغير مجدٍ، ويزيد من احتمالات نشوب حرب نووية.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



2405



hcrsiraq



hcrsiraq



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

